العدد (2578)
السنة العاشرة - الاحد
(2) أيلول 2012

بعد دعوة البنك المركزي التجار لشراء الدولار من مزاده

متخصصون يتخوفون من تعزيز ظاهرة غسيل الأموال

□ بغداد/ علي الكاتب

عملة نقدية (ارشيف)

أثارت دعوة البنك المركزي التجار والصناعيين لشراء الدولار من المصارف المشاركة في مزاد العملات الأجنبية وبالسعر الرسمي ٩,١١٨ دينار للدولار الواحد، مخاوف عدد من الخبراء في ظل استمرار عملية غسيل الأموال.

وقال رئيس الجمعية العراقية لحماية المستهلك سند الاعرجي في حديث لـ (المدى) ان القرار الأخير للبنك المركزي يعد إجراء صحيحا في حال كونه لا يتعدى التسهيلات المقدمة للتجار والصناعيين وأصحاب رؤوس الأموال العراقيين في التعاملات التجارية والاقتصادية الرصينة والتي لا تشوبها شائبة، وكذلك لأغراض رسمية لشراء منتجات وسلع يحتاجها السوق العراق والتي تلامس الحاجة الفعلية للمستهلك المحلي مشيراً الى ان ما خلاف ذلك له مؤشرات تتجه نحو تعزيز ظاهرة غسيل الاموال التي يتداولها الكثيرون.

واضاف الاعرجي ان دعوة البنك المركزي تندرج ضمن إطار التدفق غير المسبوق للعملات الصعبة من البلاد نحو عدد من دول الجوار والتي تعاني من عقوبات اقتصادية خانقة يفرضها عليها حالياً المجتمع الدولي.

واعتبر تداولات المواطنين في بيع وشراء العملات الأجنبية بالشكل الاعتيادي سواء لأغراض النشاطات التجارية والإنتاجية والاقتصادية المعروفة، وكذلك السفر او العلاج أو السياحة والدراسة وغيرها من النشاطات ضمن الحدود المعروفة.

بينما قالت التدريسية في جامعة بغداد فوزية العطية لـ (المدى): إن هناك مؤشر على وجود أزمة في ما يخص تهريب العملات إلى الخارج وتحديداً الى دول الجوار العراقي، مشيرةً إلى غياب الإجراءات الرادعة والقوانين التي تحد من ظاهرة غسيل الأموال.

وأضافت: ان وضع الاقتصاد العراقي في تدهور مستمر يلمسه القاصي والداني، وليس هناك دور رقابي حقيقي على مجمل الفعاليات والنشاطات المالية والاقتصادية وتحديداً في ما يتعلق بالسياسة النقدية بعد سنة ٢٠٠٣، والظروف الاستثنائية التي مرت بالبلاد قبل هذه السنة من حروب متكررة وعقوبات اقتصادية.

وأكدت على ضرورة وضع إستراتيجية اقتصادية على وجه الخصوص ضمن إستراتيجية عامة للبلاد في شتى النواحي وفق خطط مدروسة ودراسات علمية وأكاديمية بالتعاون مع الجامعات والمعاهد العراقية، وكذلك المؤسسات الاقتصادية والسياسية المختلفة.

ولفتت الى ان قرار البنك المركزي الأخير يندرج ضمن القرارات غير المدروسة والمستعجلة التي لن تسهم في الحد من ظاهرة غسيل الأموال وتهريب العملات الأجنبية الصعبة إلى الخارج.

وأوضحت ان ما يعزز هذه الظاهرة ويفعلها انعدام وجود تلك الدراسات والخطط الميدانية والتطبيقات المدروسة والإجراءات الحقيقية، مع وجود بعض القرارات التي لاتتجاوز كونها انصاف حلول او وصفات (تخدير) للمواطن العراقي تستخدم لأغراض الاستهلاك الإعلامي ليس إلا، ولا نجاوز الحقيقة اذا ما قلنا ان فيها نوعا من التغاضي عن إجراءات غسيل الأموال، في ظل وجود نوع من عدم الاستقرار في الحالة الاقتصادية والنقدية في العراق.

إلى ذلك، عدّ الخبير الاقتصادي مسار الجميلي الدعوة التي تبناها البنك المركزي العراقي مؤخراً إجراء في الطريق الصحيح، لافتاً إلى انه بحاجة إلى إيجاد الدراسة العلمية لأوضاع حركة العملات الأجنبية في الأسواق المحلية ومعالجة المشكلات المستفحلة بشكل علمي ومدروس من اجل الاتجاه نحو الطريق الصحيح، وإخراج المواطن العراقي من حالة الإحباط الذي يشعر بها.

وأضاف الجميلي لـ(المدى): أن القرارات المعلنة غالباً ما تحتوي أمورا جانبية يخفيها المتصدون لتلك القرارات إذ يجب أن تكون هناك إجراءات متتابعة في هذا السياق للحد من ظاهرة غسيل الأموال واطلاع المواطن العراقي على الإجراءات في هذا الصدد، لكي لا يفهم منها ان تسير نحو تقنين وتعزيز ما يسمى بغسيل الأموال في العراق، فضلا عن المحافظة على آليات التعاون والتنسيق بهذا الخصوص بين المؤسسات والجهات المختصة للحد من تهريب العملات الأجنبية والكوادر البشرية من العراق الى الخارج.

ويذكر ان البنك المركزي دعا التجار والصناعيين والشرائح المنتجة لشراء الدولار من المصارف المشاركة في مزاد العملة الاجنبية وبسعر ٩,١١٨ دينار للدولار الواحد، والتقديم للمصارف الأهلية للمشاركة في مزاد العملة الأجنبية لتمويل استثماراتهم واستيراداتهم عن طريق التحويل أو فتح الاعتمادات المستندية والالتزام بسعر الصرف الرسمي والتقيد به، فضلا عن أن الحصول على الدولار يكون بعد تقديمهم الوثائق والمستندات الأصولية التي تثبت قيامهم بعمليات الاستيراد وعلى وفق الأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات والحوالات المستندية والتعليمات الصادرة من البنك المركزي بهذا الشأن.

شركة أميركية تسعى لتطوير ميناء المعقل

□ البصرة/ ريسان الفهد

زار وفدٌ من شركة نواه الأميركية محافظة البصرة لبحث وتطوير ميناء المعقل الذي من شأنه أن يعزز كمية التبادل التجاري وينعش حركة العمل بالمحافظة. وقال مدير اعلام الموانئ انمار الصافي في حديث للمدى "عقد في مقر الشركة العامة لموانئ العراق اجتماع مع وفد مع شركة نواه الامريكية للتفاوض حول كيفية الاتفاق على تطوير ميناء المعقل، وتوقيع عقد تشغيل مشترك لرصيف رقم (١٤.. ميناء المعقل) مع الشركة. واضاف الصافي: حضر الاجتماع مدير عام الموانئ الكابتن عمران راضي وعدد من مسؤولي الشركة، وممثل عن شركة نواه الأمريكية وممثلون عن شركة عبر الشرق العراقية. واوضح الصافي: تم في الاجتماع بحث بعض نقاط الخلاف في استحصال العوائد والأجور مع حرص الطرفين على الاتفاق وتوقيع العقد لمدة عشر سنوات تقوم من خلاله شركة نواه الامريكية بتأهيل وإعمار وتجهيز الرصيف بالمعدات والآليات لاستقبال سفن الحاويات والبضائع المتنوعة الأخرى وتنظيم وترتيب الرصيف والمخازن والساحات.

وتوجد في العراق ستة موانئ تجارية أقدمها ميناء المعقل القريب من مركز مدينة البصرة، والذي تم إنشاؤه من قبل القوات البريطانية عام ١٩١٤، حيث كانت تستخدمه لأغراض عسكرية قبل أن تسلمه إلى السلطات العراقية عام ١٩٣٧، فضلاً عن ميناء الفاو الذي أصبح مخصصاً لرسو وإقلاع سفن الصيد، حيث يقع بالقرب من مدخل قناة شط العرب، وفي عام ١٩٦٥ تم إنشاء ميناء أم قصر الذي أعلنت وزارة النقل في العام الماضي عن شطره إلى ميناءين؛ شمالي وجنوبي، بينما شهد عام ١٩٨٩ إنجاز مشروع بناء ميناء خور الزبير الذي يحتوي على أرصفة صناعية ومخازن لخامات الحديد والفوسفات وسماد اليوريا، وفي عام ١٩٧٦ تم إنشاء ميناء أبو فلوس المتخص باستقبال السفن والبواخر التجارية الصغيرة.

نواب أكدوا قدرة البلاد على قيادة أوبك

ترحيب بمبادرة أربيل للتفاوض مع بغداد بشأن قانون النفط والغاز

□ بغداد/ المدى

رحّب برلمانيون بمبادرة حكومة إقليم كردستان بالتفاوض مع الحكومة المركزية بشأن قانون النفط والغاز في وقت أكدوا قدرة العراق على قيادة منظمة أوبك.

وأفادت عضو ائتلاف دولة القانون النائب عن التحالف الوطني هناء تركي، بأن مبادرة حكومة اقليم كردستان للتحاور مع الحكومة الاتحادية حول إمكانية إقرار قانون النفط والغاز ستحل الخلافات العالقة بهذا الخصوص وستساعد على الإسراع بإقرار قانون النفط والغاز. وقالت تركي بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): إن قانون النفط والغاز يعد من القوانين المهمة في الوقت الراهن كونه ينظم عملية استخراج واستثمار البترول ويضمن حقوق الشعب من ثرواته النفطية، لذا لا يمكن العمل على تطوير الحقول النفطية وزيادة إنتاجها بشكل كبير دون وجود قانون النفط والغاز.

وأضافت "أن المبادرة التي أعلنت عنها حكومة إقليم كردستان للتفاوض مع الحكومة الاتحادية بخصوص فقرات قانون النفط والغاز والتي تشهد خلافات حادة عليها من قبل الحكومتين المحلية في كردستان والاتحادية في بغداد سيحل الأزمة السياسية بين الكتل النيابية في ما يخص الثروات الطبيعية كالنفط".

ودعت تركي إلى ضرورة وضع الحلول الجذرية للخلافات الثنائية مابين حكومتي أربيل وبغداد بخصوص النفط لأنها لا تصب بمصلحة الشعب وستضر بالاقتصاد الوطني، لأن النفط يعد المورد الرئيسي للاقتصاد العراقي فتطويره والاهتمام به يعني دعم الاقتصاد والنهوض به.

وقد أشارت أنباء عن استعداد حكومة إقليم كردستان للتفاوض والحوار مع الحكومة الاتحادية بشأن الخلافات حول فقرات قانون النفط والغاز للوصول الى حل جذري لتقديم إحدى مسودات القانون إلى مجلس النواب للتصويت عليه.

من جانبه أكد نائب رئيس لجنة النفط والطاقة النائب عن التحالف الوطني علي ضاري الفياض، أن جولة التراخيص الخامس ستستبعد الحقول الشمالية في إقليم كردستان من وقال الفياض إن وزارة النفط والحكومة الاتحادية استبعدت الحقول الشمالية من المشاركة في جولة التراخيص الخامسة الخاصة باستثمار الغاز، مؤكداً أن استبعاد الحقول الشمالية جاء نتيجة الخلافات السياسية بين بغداد وأربيل وسيقتصر استثمار الشركات في المناطق الوسطى والجنوبية فقط. وبيّن: أن استبعاد الحقول الشمالية من الاستثمار سيخفض إنتاج الغازي ويؤثر في تطور قطاع الغاز في العراق، داعياً، الحكومة الاتحادية الى التريث في قرار الاستبعاد وترك الخلافات السياسية بعيدة عن جولة التراخيص الخامسة لمصلحة البلد.

وذكر: أن جولات التراخيص هي دعم للصناعة النفطية وتعريف الشركات الاستثمارية العالمية بقدرة العراق على الاستثمار، كما أن زيادة استثمار الحقول الغازية سيحل أزمة الكهرباء لاعتماد أغلب المحطات الكهربائية على الغاز.

إلى ذلك أكدت عضو لجنة النفط والطاقة البرلمانية سوزان السعد "أن العراق يستحق أن يدير منظمة أوبك لعام ٢٠١٣ لأنه يعد ثاني الدول المصدرة للنفط وهو قادر على إدارتها".

وذكرت السعد في بيان صحفي إن العراق من أول المؤسسين لمنظمة أوبك، لكنه لا يحتل أي منصب داخل المنظمة، ولا يوجد حتى موظفين عراقيين فيها، مؤكدة: أن عام ٢٠١٣ يجب أن يكون من نصيب العراق لإدارة منظمة أوبك بعد السعودية.

وأوضحت "أن منظمة أوبك تستمد قوتها من الدول المصدرة للنفط والعراق ثاني دولة مصدرة للنفط ويمتلك خبراء ومهندسين نفطيين ذوي خبرة عالية، كما توجد شركات نفط عملاقة في جولات التراخيص التي ستزيد إنتاج النفط وترفع من صادراته السنوية".

وأضافت السعد إن "أعضاء لجنة النفط والطاقة النيابية فوجئوا لدى زيارتهم مقر منظمة أوبك في فيينا مؤخرا بعدم وجود من يمثل العراق في هذه المنظمة سواء على مستوى الخبراء أو الموظفين على الرغم من كون العراق من ضمن الدول الخمس المؤسسة لمنظمة أوبك عام ١٩٦٠".

يذكر ان منظمة اوبك هي منظّمة عالمية تضم اثنتي عشرة دولة تعتمد على صادراتها النفطية اعتمادا كبيرا لتحقيق مدخولها ويختصر اسمها إلى منظمة الأوبك ويعمل أعضاء الأوبك لزيادة العائدات من بيع النّفط في السّوق العالمية وتملك الدّول الأعضاء في هذه المنظمة ٤٠٪ من الناتج العالمي و٧٠٪.

برلماني: موازنة البصرة لا تتناسب والمشاريع المطروحة

□ بغداد/ المدى

كشف نائب رئيس هيئة استثمار بمحافظة البصرة، حيدر علي فاضل، عن ان الموازنة المالية لهذا العام لا تتناسب مع حجم الخطة الموضوع في المشاريع الاستثمارية في المدينة. وقال فاضل بحسب (الفرات نيوز) ان "هناك تقاطعات في بعض القوانين التي تعمل فيها الجهات الحكومية التي تتصرف في قضية الأراضي". ولفت الى ان "قانون الاستثمار اجريت عليه بعض التعديلات وهناك تقاطع في بعض القوانين التي تعمل بها الجهات الحكومية المتصرفة في الأراضي"، مبينا انه "لا يوجد تخصيص موازنة تضمن تحقيق الأهداف التي تسعى إليها هيئة الاستثمار في محافظة البصرة". وشهدت محافظة البصرة بعض الخلافات في الأعوام السابقة بعد إقالة محافظ البصرة السابق شلتاغ عبود المياح الذي ينتمي إلى حزب الدعوة الذي يترأسه رئيس الوزراء نوري المالكي وأسفرت هذه التغييرات إلى إقالة مدير الهيئة مما أدى إلى حصول بعض المشاكل والخلافات في الهيئة.

ديالى تدعو إلى زيادة الموازنة المالية

□ ديالى/ المدى

أكدت إدارة محافظة ديالى أن "الميزانية الاستثمارية المخصصة للمحافظة لا تسد الحاجة الفعلية لتنفيذ مشاريع إستراتيجية تخدم المواطن". وقال تراث العزاوي مدير الإعلام والعلاقات في المحافظة بحسب (نينا) إن "الحكومة المركزية خصصت / ٢٢٠ / مليار دينار وهي لا تسد حاجة المحافظة الفعلية لتمويل مشاريع خدمية سوى ١٢٪ ولا تتناسب مع حجم الدمار الذي لحق في البنى التحتية من جراء أعمال العنف".

1200 وحدة سكنية في الديوانية

□ بغداد / المدى

أعلنت هيئة استثمار الديوانية عن رغبة شركة محلية لإنشاء مجمع سكني يحتوي على (١٢٠٠) وحدة سكنية في المحافظة.

وقال مدير إعلام الهيئة ماجد المحنة إن وفداً من شركة الميثم العامة والمتخصصة في الاستثمارات العقارية زار مقر هيئة استثمار الديواني للتباحث حول إمكانية إنشاء مجمع سكني متكامل الخدمات يتضمن (١٢٠٠) وحدة سكنية، مشيراً إلى أن الشركة لديها الرغبة الشديدة لتنفيذ.

وأضاف: أن الهيئة أبدت استعدادها الكامل لتقديم التسهيلات والسبل لإنجاح العملية الاستثمارية في المحافظة والنهوض بواقعها العمراني والاقتصاد.

ويذكر أن العراق يعاني أزمة سكن خانقة نظراً لتزايد عدد سكانه قياساً بعدد المجمعات السكنية المحدود، علاوة على عجز المواطن ذي الدخل المحدود عن بناء وحدة سكنية خاصة به بسبب غلاء الأراضي والمواد الإنشائية، وتقدر وزارة الإعمار والإسكان حاجة العراق إلى ثلاثة ملايين وحدة سكنية لسد أزمة السكن في العراق.

حركة السوق

اسعار المواد الغذائية

لحم عراقي	١٦,٠٠ الف دينار
دجاج مستورد	٤٠٠٠ آلاف دينار
برتقال	٢,٠٠٠ الف دينار
موز	١,٥٠٠ الف دينار
تفاح	١,٧٥٠ الف دينار
عنب	١,٥٠٠ الف دينار
تمر رطب	٣٠٠٠ الف دينار
بطاطة	١٢٥٠٠ الف دينار
طماطة	١٠٠٠ الف دينار

اسعار المواد الأنشائية

طابوق	٨٥٠ الف دينار
سمنت	١٧٠ الف دينار
حديد تسليح	٩٠٠ الف طن
سمنت أبيض	١٩٠ الف دينار

اسعار العملات

الدولار	١١٢٥	ديناراً

اسعار النفط

خام برنت	١١٢,٢٥	دولارات
الخام الامريكي	٩٦,٣٦	دولاراً